

## الانقلاب يستعد لسجن "جنينة" بحكم "مؤبد" في 8 قضايا



الأربعاء 30 مارس 2016 09:03 م

يواجه المستشار هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات "المقال"، عقوبات تصل للسجن المؤبد باعتبارها مصيرا حتميا للجرائم التي لفتتها له تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، برئاسة المستشار تامر الفرجاني، المحامي العام الأول، حيث ورطته في مؤامرة ضد أمن البلاد والسلام الاجتماعي، وتشويه مؤسسات الدولة

وبحسب إعلام الانقلاب، فإن تحقيقات نيابة أمن الدولة، سارت بما لا يدع مجالا للشك، ومن قبلها تقرير ما يسمى بلجنة تقصى الحقائق المشكّلة للتحقيق فيما قاله هشام جنينة عن أن حجم الفساد في 2015 بلغ 600 مليار جنيه، جاءت لتكتب نهاية "جنينة".

وزعمت وسائل إعلام الانقلاب المقروءة والمسموعة أن التحقيقات أثبتت ما أسمته "كذب" جنينية وفقدان الثقة فيه، مدعية أنه نشر تقارير على الرأي العام بهدف إثارته

وقالت صحيفة "اليوم السابع" التي صرح لها "جنينة" بشأن الـ 600 مليار جنيه تكلفة الفساد في مصر خلال عام 2015، أنه تصريح "كاذب".

البيان الصادر من نيابة أمن الدولة قبل دقائق من قرار قائد الانقلاب بعزله من منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، لم يتوارى عن تليفق التهم لـ "جنينة"، حيث قال نصا: إن تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا، بشأن التصريح الصحفي الذي أدلى به المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات - وقت صدوره - وقال فيه اكتشافه لوقائع فساد تجاوزت قيمتها 600 مليار جنيه خلال عام 2015 أي خلال حكم قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسي، وحده يتسم بعدم الدقة، وأن الأرقام والبيانات التي قدمتها اللجنة المشكلة من الجهاز حول قيمة الفساد، غير منضبطة، وتتضمن وقائع سابقة على عام 2012 وتكرارا في قيمة الضرر

في ذات السياق، كشفت مصادر قضائية في تصريحات صحفية، عن أن المستشار هشام جنين، لا يواجه اتهاما بترويج بيانات كاذبة حول تكلفة الفساد في مصر فقط

وبحسب ما صرحت به تلك المصادر، فإن نظام الانقلاب لفق لـ "هشام جنينة"، جريمة ترويج شائعات وبيانات ومعلومات كاذبة، وبث دعاية مغرضة حول تكلفة الفساد في مصر، من شأنها تكدير الأمن العام، وإلقاء الرعب في نفوس المواطنين، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة للدولة، وهي جرائم تصل عقوبتها للحبس

كما لفتت التحقيقات، لـ "جنينة" تهمة استغلال منصبه واختلاس أوراقا ومستندات تقارير رقابية سرية جدا، مستغلا وظيفته، واحتفظ بها لشخص في إحدى الجهات، وهي جريمة كبرى تصل عقوبتها للسجن المؤبد

وبذلك فإن نظام الانقلاب يستعد لمحاكمة جنينية بـ 8 اتهامات ملفقة، تقوده للمؤبد وهي : "ترويج شائعات وبث دعاية

مغرضة حول تكلفة الفساد فى مصر[] تكدبر الأمن العام وإلقاء الرعب فى نفوس المواطنين[] إلحاق الضرر بالمصلحة العامة للدولة واستغلال منصبه"